أثر السيطرة السياسية والعسكرية العثمانية على الخليج العربي ما بين ١٥٤٦ و ١٩١٤

الدكتور محمد رجاتي ريان

جامعة اليرموك

إربد

الأردن

أثر السيطرة السياسية والعسكرية العثمانية على الخليج العربي ما بين ١٥٤٦ و ١٩١٤

الدكتور محمد رجاتي ريان
جامعة اليرموك
إربد
الأردن

مقدمة:

جاء اهتمام العثمانيين إلى الخليج العربي متأخراً، إذا قارنا ذلك بالفترة الزمنية التي بدأوا فيها سياستهم التوسعية، فهم لم يعمدوا إلى ذلك إلا بعد سيطرتهم على بغداد عام ١٥٣٤م، في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م)، ثم على ميناء البصرة في عام ١٥٤٦م.

الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة على هذا التساؤل: ما هو أثر السيطرة السياسية والعسكرية العثمانية على الخليج العربي؟ وهي السيطرة الواقعة ما بين ١٥٤٦م و ١٩١٤م. والإجابة على ذلك؛ تحتم علينا الخوض في عدة أمور تشكل عناصر هذا الموضوع، وتلقي الضوء بالتالي على هذا الأثر في السيطرة العثمانية. وهذه الأمور تجعلنا نتخذ أسلوب الترتيب الزمني لمراحل تلك السيطرة، المبنية على مدى هذا الأثر

الذي كان يتم بين مدّ وجزر، حسب الظروف والأحوال التي كانت تمرّ به الدولة العثمانية، وحسب تأثير القوى الخارجية والداخلية في الخليج.

وتتوزع هذه المراحل كما يلي: المرحلة الأولى تبدأ بوصول العثمانيين إلى الخليج العربي عام ١٥٤٦م، والثانية تبدأ عام ١٨٤٠م، أي بعد انسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية، والثالثة تبدأ عام ١٨٧٠م، إثرَ تعيين مدحت باشا والياً على بغداد، والرابعة والأخيرة تبدأ عام ١٨٨٢م، إثر احتلال بريطانية لمصر وتستمر هذه المرحلة حتى عام ١٩١٤م، عند اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى.

البرتغاليون في الخليج العربي:

من المعروف تاريخياً أنه منذ أوائل القرن السادس عشر، بدأ البرتغاليون في غزو الخليج العربي، بعد أن كانوا قد وصلوا إلى الهند عام ١٤٩٨م، فقد كانت المحاولة الأولى بقيادة دي الميدا (De Almedia) المقيم البرتغالي في الهند ونائب ملك البرتغال عام ١٥٠٥م، فقد قاد أول أسطول برتغالي في ذلك العام واقتصرت زيارته على الدرس والاستطلاع[(١)].

لكنّ قصة الغزو البرتغالي للخليج العربي ترتبط بسيرة البوكيرك (Albuquerqe)، الذي قاد حملة بحرية إلى جزيرة مصيرة في أواخر آب (أغسطس) سنة ١٥٠٧م، ثم أبحر إلى الحد، وبعدها إلى قلهات، وكانت قلهات يومئذٍ محطة لتموين السفن القادمة من الهند، ومحمية تابعة لمملكة هرمز الفارسية، لكن البوكيرك احتل المدينة ودمرها[(٢)]. وهاجم مسقط واقتحمها، بعد أن قاومه سكانها بضراوة ثم سار إلى صحار، التي استسلمت دون مقاومة. وبعدها توجه إلى خورفكان، وقد دمرها ونهبها لأن سكانها قاوموا البرتغاليين[(٣)].

والجدير بالملاحظة أن هذه المدن العربية الواقعة في الخليج العربي، كانت تحت سيطرة هرمز، التي كانت تدين بالولاء اسمياً لملك الفرس، وتتحكم في جلّ جزر

الخليج العربي وموانيه، من عمان إلى القطيف إلى البحرين(٤)، ونظراً لأهمية هرمز الاستراتيجية والسياسية، حظيت باهتمام البوكيرك، الذي فرض على هرمز -بعد معركة بحرية انتصر فيها- شروط الاستسلام، وهي دفع ضريبة سنوية والخضوع لملك البرتغال، وخضعت هرمز للحكم البرتغالي المباشر(٥).

في سنة ١٥٢٩م، جرت أولى المحاولات البرتغالية على رأس الخليج العربي، حيث ظهر البرتغاليون للمرة الأولى في البصرة، فقد استعان أميرها راشد بن مغامس بالبرتغاليين ضد خصمه أمير الحويزة، وأرسل البرتغاليون حملة من الهند، ولكن دب الخلاف بين قائد هذه الحملة وأمير البصرة(٦)، فقام القائد البرتغالي بتدمير بعض القرى العراقية التابعة للبصرة، وعاد أدراجه إلى هرمز(٧).

وبالنسبة للبحرين والإحساء، فقد كانتا تتبعان هرمز، وقامت فيهما حركات ضد حاكمها، في الوقت الذي أصبحت فيه هرمز تابعة للبرتغاليين بفرض سيطرتهم أولا على البحرين في أعوام ١٥١٥م- ١٥٢١م، لكنهم فشلوا في السيطرة عليها عام ١٥٢٩م، بينما تم إعادة الإحساء إلى حظيرة حكم هرمز بعد هجوم البرتغاليين على القطيف عام ١٥٣٩م(٨).

مما سبق ذكره، نستخلص أن البرتغاليين ما بين ١٥٠٧-١٥٣٩م، سيطروا على هرمز والموانئ العربية التابعة لها في الخليج العربي، وتمكنوا من إخماد الثورات التي كانت تقوم ضدهم من آن لآخر في مناطق الخليج التي سيطروا عليها مثل هرمز والبحرين ومسقط والقطيف.

المرحلة الأولى -وصول العثمانيين إلى الخليج العربي:

بعد أن أمّن العثمانيون مدخل البحر الأحمر، إثر إسقاطهم دولة المماليك ودخولهم القاهرة ١٥١٧م، وإبعادهم الخطر البرتغالي، وضعوا أمام أعينهم هدفاً هو تطهير

الخليج العربي من البرتغاليين، وجرت محاولة تحقيق هذا الهدف في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م).

في عام ١٥٣٤م، سقطت بغداد في يد السلطان سليمان، كما تسلّم مفاتيح البصرة في نيسان (إبريل) ١٥٣٥م، من حاكمها راشد بن مغامس بواسطة ابنه، وفي أثناء إقامة السلطان العثماني في بغداد التي امتدت من كانون الأول (ديسمبر) ١٥٣٤م، إلى نيسان (إبريل) ١٥٣٥م، قدمت بغداد وفود من شيوخ القطيف والبحرين حاملين معهم رسائل الترحيب إلى السلطان الذين كانوا بحاجة إلى حماية أو تحالف مع العثمانيين ضد البرتغاليين(٩)، فأصبحوا كلهم تابعين للباب العالي ومنحوا ألقاباً عثمانية وتأكيدات ثابتة بالدعم والحماية(١٠)، ويذكر أحمد العناني في مجلة "الوثيقة"، أن وفدي القطيف والبحرين لم يلتزما بأية تبعية للدولة العثمانية، لكنه مع ذلك يقول: "إن الاتصال الذي تمّ بهذه الصورة بين البحرين والدولة العثمانية كان أول اتصال ويرجع العثمانيون ادعاءاتهم بالسيادة على البحرين إلى هذا الحادث كأقدم أساس قانوني لذلك الادعاء(١١).

تحدّدت سلطة الباب العالي في هذه المرحلة بشكل أساسي في تكريس خطبة الجمعة للسلطان، وفي أحسن الحالات كان العثمانيون يرسلون السلاح ويبنون الحصون وينشؤن الحاميات الصغيرة، في نفس الوقت تذكر الوثائق العثمانية أنه في سنة ١٥٣٥م، منح السلطان العثماني حاكم البحرين في ذلك الوقت واسمه رئيس مراد لقب سنجق بك لتقديمه الولاء، وكانت هذه السنة قد شهدت اهتماماً عثمانياً بالخليج، كما شهدت تواجداً واضحاً للقوات العثمانية، جعل لها دوراً بارزاً ومباشراً في الصراع الدائر في الخليج، مما كان له أثره على الأحداث القادمة، فقد أرسل شرف الدين حاكم هرمز رسالة إلى السلطان يطلب منه إرسال مساعدة للتخلص من البرتغاليين في هرمز، واستجاب السلطان، فأرسل أسطولاً إلى خليج البصرة بقيادة بيري بك(١٢)، الذي توجه بأسطوله إلى مسقط، ويقال إنه احتلها، ثم انسحب منها دون أن يستطيع

مهاجمة هرمز، وعادت سفينة عثمانية محملة بالغنائم، ولكنها غرقت قرب البحرين[١٣].

ولا بدّ أن نذكر هنا، أنه في هذه المرحلة أيضاً، حدث سوء تفاهم ما بين العثمانيين وحاكم البصرة، فتحركت القوات العثمانية والأسطول النهري بقيادة والي بغداد في حملة باتجاه البصرة، وبعد عدة معارك تمكن العثمانيون في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٥٤٦م، من دخول البصرة، وتحول جنوب العراق إلى ولاية تابعة للسلطة العثمانية، أما البصرة فقد أصبحت بيللر ببلك وتحت سيطرة عثمانية مباشرة[١٤].

من الملاحظ أن استنجاد بعض عرب الخليج بالعثمانيين، ساهم في وصول هؤلاء إلى تلك المنطقة، وبالتالي تدخلهم في شؤونها، لكن استيلائهم على البصرة سنة ١٥٤٦م، كان فاتحة سيطرتهم السياسية والعسكرية على مناطق من الخليج.

السيطرة العثمانية على الإحساء[١٥]:

مما لا شكّ فيه أن أهم إنجاز سياسي وعسكري عثماني في هذه المرحلة التي لا زلنا بصددها كانت السيطرة على الإحساء، فقد اتخذ العثمانيون من البصرة نقطة انطلاق لهم نحو التقدم في مياه الخليج العربي لضم أقطاره إلى إمبراطوريتهم وكانت البداية ـي الإحساء.

كان أجود بن زامل القيسي أميراً على الإحساء، أوائل القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وتعرضت الإحساء أثناء ذلك لضغط البرتغاليين الذين سيطروا على هرمز وسواحل عمان، وفرضوا على شيخ القطيف الخضوع إلى ملك هرمز التابع لملك البرتغال، ولكن بعد خضوع البصرة للعثمانيين خضع لهم بعد أعوام قليلة حصن القطيف في الإحساء[١٦].

لقد حدث أن استعان أهل القطيف بالعثمانيين لطرد الحاكم الهرمزي وجنـوده، إلا أن البرتغاليين قاموا باستعادة القطيف وإعادة الحكم الهرمزي الموالي لهم، خوفاً مـن أن يؤدي احتلال العثمانيين للقطيف إلى زعزعة نفوذهم في البحرين[١٧]، ولكن العثمانيين قرروا في النهاية ضم الإحساء إليهم وحكمها حكماً مباشراً، فأرسلوا جيشاً بقيادة فتحي باشا الذي قضى على إمارة سلالة أجود عام ١٠٠٠هـ/١٥٩٢م، وقد تم هذا الاحتلال بمساعدة قبائل المنتفق، ولم يتم ذلك عن طريق البحر وإنما حققه جيش من المشاة عن طريق البر[١٨].

والمعروف تاريخياً، أنه بعد ذلك انتقل الحكم في الإحساء عام ١٠٩٢هـ/١٦٦٩م، إلى بني خالد[١٩]، بواسطة زعيمهم براك، الذي يعتبر أول من أسس حكم بني خـالد فـي الإحساء، بعد طرد العثمانيين منها، وبذلك وضع نهاية أول احتلال قام به العثمـانيون لتلك البلاد، وقد امتد نفوذ بني خالد في الإحساء إلى منطقة نفـوذ العثمـانيين فـي العراق، وكانت الكويت مقرّ حكمهم الصيفي، والملاحظ أنهم استطاعوا المحافظة على علاقات طيبة رغم انفرادهم بحكم الإحساء -بولاة البصرة- وعـدوا أنفسـهم حلفـاء العثمانيين، والدليل على ذلك أنهم سارعوا إلى تقدين معونتهم إلـى متسـلم البصـرة سليمان أغا سنة ١٧٧٥م، للدفاع عن البصرة عندما تعرضت لحصارها الكبير على يد الفرس[٢٠].

حكم براك الإحساء ما بين (١٦٦٩-١٦٨٢م)، ثم حدث تطور خطـير فـي تـاريخ الإحساء بشكل خاص وتاريخ المنطقة بشكل عام، فقد برزت دعوة محمد بـن عبـد الوهاب في العيينة، ورأى أمير الإحساء من بني خالد سليمان بن محمد في هذه الدعوة خطراً عليه، وحدثت الحرب بين الطرفين في عهد خليفة سـليمان وهـو عريعـر، واستمرت هذه الحرب مع من جاء بعده مع الوهابيين[٢١]، وأخيراً اسـتطاع الأمـير الوهابي سعود إخضاع الإحساء، وتعيين محمد الحملي حاكماً وهابياً علـى الإحسـاء أوائل ١٢٠٨هـ/١٧٨٣م، وثار أهل الهفوف على حاكمهم الوهابي وقتلوه، واسـتعاد

زيد بن عريعر إمارته. فقاد الأمير سعود الوهابي حملة هزمت زيد وأجبرته على الفرار، ودانت الإحساء للوهابيين وانتهى حكم بني خالد، واستمر الحكم الوهابي في الإحساء متقطعا إلى عام ١٢٧٩هـ/١٨٧١م[٢٢].

لم تقف الدولة العثمانية مكتوفة الأيدي أمام هذا التطور الخطير وسيطرة الدولة السعودية الأولى على الإحساء. وقد أتى هذا الردّ من خلال باشوية بغداد، فعندما وصل سعود بن عبد العزيز بقواته إلى الإحساء. كان ذلك بمثابة صدمة لحاكم بغداد العثماني وحدث بين الطرفين العديد من المصادمات والمعارك، أدّت في النهاية إلى تبادل الرسائل والاتفاق على صلح يتم بموجبه عودة الجيش العثماني إلى العراق، وقد تم ذلك بالفعل سنة ١٢١٤هـ/١٧٩٩م[٢٣].

غير أن العلاقات ما لبثت أن توترت بين باشوية بغداد. وبين الدولة السعودية الأولى وقام سعود بن عبد العزيز بمهاجمة منطقة الزبير والبصرة. وألحق الهزائم بالقوات العثمانية في العراق. ولم تتوقف الهجمات السعودية إلا حين انشغلت الدولة السعودية الأولى بالحملة المصرية التي انطلقت من مصر للقضاء عليها.

هذا ما كان من أمر الإحساء. أما بالنسبة للبحرين. فإنه يستشف من الوثائق العثمانية التي تتعرض لهذه الفترة. على أن البحرين كانت موالية للدولة العثمانية، وأن حاكمها كان يتمتع باستقلال محدود. وأنه جرى تبادل السفراء بين البحرين والدولة العثمانية، كما جرى تبادل المراسلات. ومنح حاكم البحرين لقب بك في سنة ٩٦٦هـ/١٥٨٨م، ولكن يبدو أن هذه العلاقة لم تستمر طويلا، فقد حدث ما عكّرها بسبب تصرف أحد حكام الأتراك في المنطقة[٢٤]، مما حدا بالدولة العثمانية أن تقوم بمحاولة لاحتلال البحرين عام ٩٧٦هـ/١٥٥٩م، لكنها انتهت بكارثة نجمت عن استسلام القوة العسكرية العثمانية للبرتغاليين، فعادت البحرين إلى الخضوع للبرتغاليين حتى نهاية القرن السادس عشر الميلادي[٢٥].

وبالنسبة للكويت، أقرب الإمارات إلى ولاية البصرة، فإنها كبقية إمارات الخليج كان أمراؤها يكنون عطفاً كبيراً نحو الخليفة العثماني للرابطة الدينية والمذهبية التي تربط بينهم، وربما حاولوا أن يستفيدوا من قوة العثمانيين النامية في الخليج العربي، ومن هنا جاء اندفاع شيوخ الكويت لأن يطلبوا الولاء سنة ١٧١٨م، من الوالي العثماني في البصرة، وبذلك قررت الدولة العثمانية سيادة اسمية على الكويت لم يكن لها أهمية تذكر دون أي تدخل من جانبها في الشؤون المحلية[٢٦]. ومع ذلك فقد بقيت هذه السيادة تتأرجح بين الولاء والانفصال، ولكنها في كل هذا كانت على صلات طيبة مع الولاة العثمانيين، فقدمت لهم المساعدات في مناسبات عديدة عندما أعوزتهم الظروف إليها، وكان أبرز تلك المساعدات ما قدمه الشيخ جابر الأول -الحاكم الثالث (١٨١٤-١٨٥٩م)، لمتسلم البصرة عزيز آغا في حربه مع كعب سنة ١٨٢٧م، حيث جعل أسطوله البحري في خدمة المتسلم، مما غير مجرى الحرب، وجعله نصراً حاسماً، وقد استمرت صلة الشيخ جابر وثيقة بالولاة العثمانيين حتى بعد انحسار حكم المماليك في العراق، فساهم معهم في سنة ١٨٣٦م، بالقضاء على خروج أهل الزبير على السلطنة العثمانية[٢٧].

الوجود المصري في الإحساء:

لا بدّ لنا أن ننوّه، أنه في تلك المرحلة التي وصل فيها العثمانيون إلى الخليج العربي وصلت في نهايتها قوات محمد علي إلى الإحساء، وقد تم ذلك بعد استيلاء القوات المصرية على الدرعية عام ١٨١٨م، حيث أقام إبراهيم باشا عدة مراكز عسكرية، من ضنمها إقامة حامية في القطيف تحت إمرة خليل آغا، وهذا التنويه ضروري لأنه أيقظ إلى حد ما العثمانيين، وجعلهم يشعرون بخطورة الوجود المصري على وجودهم في الخليج العربي، بالرغم من أن الوجود العثماني كان اسمياً، وأن المصريين قدموا إلى المنطقة بأمر العثمانيين وموافقتهم، بل وبناء على طلبهم.

لم يستمر الوجود المصري العسكري في الإحساء طويلاً، إذ سرعان ما اضطرت القوات المصرية إلى الانسحاب في أواخر تموز (يوليو) ١٨١٩م، بضغط من السلطات العثمانية في العراق، التي كانت ترى في وجود تلك القوات في الإحساء خطراً عليها، ولم تستطيع قوات محمد علي الاستمرار في البقاء في الإحساء، فقد تلقى حاكمها المصري محمد آغا الكاشف الأوامر بأن يسلّم الإقليم لحكامها السابقين شيوخ بني خالد، لكن تم السيطرة على الإحساء للمرة الثانية عندما استطاع خورشيد باشا السيطرة على الموقف في الإحساء والقطيف في عام ١٨٣٩(٢٨)، ومن الإحساء حلول المصريون وضع جزر البحرين تحت سيطرتهم، لكن بريطانية تصدت لذلك، وساهمت بضرب سياسة محمد علي التوسعية في الخليج، مما أدى إلى خروج المصريين منه.

المرحلة الثانية وتبدأ عام ١٨٤٠م:

استطاع العثمانيون في المرحلة الأولى، التي سبق ذكرها أن يسيطروا على الإحساء سياسياً وعسكرياً لفترة من الزمن، ثم اضطروا للانسحاب منها تحت ضغط القوى المحلية، كما تمتعوا بنفوذ اسمي خالٍ من أي تأثير سياسي أو عسكري في الكويت والبحرين، وبالتالي فإنه لم يكن للعثمانيين تأثير سياسي أو عسكري أو حتى نفوذ اسمي في القسم الجنوبي من الجناح الغربي للخليج العربي، مما أفسح المجال لبريطانية أن تنمي قوتها فيه، وصارت تقف بوجه كل المحاولات التي قد يشتم منها رائحة التقدم نحو الجنوب(٢٩).

والثابت أيضاً لأن العثمانيين صاروا يوجهون اهتماماً ملحوظاً إلى الخليج العربي بعد انسحاب القوات المصرية من شبه جزيرة العرب سنة ١٨٤٠م، إذ تبيّن للعثمانيين خطر إهمال هذه المنطقة البعيدة عن مركز الدولة العثمانية في استانبول، والحال أنها منطقة ذات موقع استراتيجي هام، فصارت عرضة لطموحات البعض (محمد علي)

وضغوطات البعض الآخر (بريطانية)، ويبدو أن هذا الاهتمام قد كان محدوداً في الزمان والمكان، ولم يتجاوز الطور الانفعالي إلا بقليل، ذلك أن بريطانية قد تقدمت أكثر في اتجاه ربط علاقات وطيدة جداً مع شيوخ المنطقة وسكانها وإحكام قبضتها على الساحل الغربي للخليج، بتوقيع اتفاقيات تضمن لها مصالحها المتعددة[٣٠].

حظيت الإحساء التي هُزم فيها العثمانيون منْ قبل بقسط كبير من اهتمامهم، في محاولة لتلافي ما فاتهم في المرحلة السابقة، وقد أسند السلطان حكمها إلى علي رضا باشا إضافة إلى ولايته على العراق، ولكن الوالي الجديد لم يعمل على إدخال نظم الإدارة العثمانية في هذه البلاد، وكان في هذا خطر كبير على مستقبل هذه الجهات، ارتكبه علي رضا وعدد كبير من ولاة العراق العثمانيين، إذ تركوا هذه الجهات المطلة على الخليج العربي للضغوط البريطانية المختلفة الأشكال.

وقد بدا واضحاً عندما سعى العثمانيون إلى إدخال البحرين في دائرة نفوذهم، فقد أرسلت سلطات البصرة وفداً عثمانياً سنة ١٨٥٨م، مؤلفاً من بعض شيوخ البصرة وبغداد لتقديم عروض كثيرة إلى شيوخ البحرين الذين أظهروا استعداداً كبيراً لقبول التبعية العثمانية، ونجح الوفد في إعلانِ تبعية البحرين للدولة العثمانية، ووافق شيخها على رفع العلم العثماني، ولكن بريطانية أرغمت البعثة العثمانية وممثلها في البحرين إلى الانسحاب بعد أن احتج بالمرستون (Palmereston) وزير خارجية بريطانية لدى حكومة الأستانة، التي تراجعت عن موقفها وأمرت الوفد بالانسحاب[٣١].

وفي الكويت، فإن هذه المرحلة تميزت باستمرار ولائها للدولة العثمانية، كان هذا الولاء واضحاً عند شيخها جابر الأول، وهو الولاء المستمد أصلاً من اعتراف أهل الكويت وشيوخهم بالسيادة العثمانية على أراضيهم[٣٢]، ويعتبرون أنفسهم من رعية السلطان العثماني مع الاحتفاظ باستقلالهم الذاتي، ومن هذا المنطلق استجاب الشيخ جابر سنة ١٨٤٥م، لطلب الدولة العثمانية في حماية ميناء البصرة، وكانت حصيلة

الشيخ جابر من تلك المساعدات أن كافأته الدولة العثمانية بفرمان وعلم أخضر[٣٣]، وبلغت الصلات ما بين الشيخ جابر والدولة العثمانية من الثقة والاطمئنان ما جعله يعلن سنة ١٨٤٧م، أنه ينوي في ظروف خاصة أن يضع نفسه تحت حماية الباب العالي، وفي عهد خليفته الشيخ صباح (١٨٥٩-١٨٦٦م)، كانت الكويت متجهة بخطى سريعة نحو الدولة العثمانية، وقد أكد الشيخ للمقيم السياسي البريطاني أن حكام الكويت كانوا دائماً يدفعون الجزية للدولة العثمانية[٣٤].

وهناك مصادر أخرى، تذكر أن نامق باشا والي بغداد (١٨٦١-١٨٦٧م)، وهو معاصر للشيخ صباح، حاول أن يغري شيوخ الكويت ويخضعهم للسلطة العثمانية المباشرة، إلا أنهم لم يرضخوا للمحاولات التي أرادت فرض الضرائب عليهم، وظلوا يتمتعون باستقلالهم، ويرفعون أعلامهم الخاصة على سفنهم، وأحياناً كانوا يرفعون الأعلام العثمانية والهولندية والبريطانية، تبعاً لما توفره تلك الأعلام من امتيازات[٣٥].

المرحلة الثالثة وتبدأ عام ١٨٧٠م:

يرى بعض المؤرخين أن اهتمام الإمبراطورية العثمانية بالخليج، لن يتخذ شكلاً أكثر جدية سوى سنة ١٨٧٠م[٣٦]، إثر فتح قناة السويس ١٧٦٩، إذ أصبحت المنطقة بفعل ذلك محطة هامة في التجارة العالمية، كما كان للتطورات السياسية الخاصة داخل الإمبراطورية وخارجها الأثر في توجه الاهتمام مجدداً نحو هذه المنطقة، وقد حاول العثمانيون خلال هذه المرحلة الثالثة إعادة سلطتهم على بعض المناطق من الخليج، وكان منطلق ذلك تعيين مدحت باشا واليا على العراق (١٨٦٩-١٨٧٢م)، ثم إنشاء ولاية جديدة هي ولاية البصرة لأول مرة عام ١٨٧٥م، وذلك باقتطاع أقاليم من ولاية بغداد، وضم إقليم الإحساء إليها، وتعيين حاكم عربي المولد عليها (الناصر باشا)[٣٧].

حملة الإحساء:

حصل الوالي مدحت باشا على موافقة السلطان في استانبول على إرسال حملة إلى الإحساء، كجزء من مشاريعه في بسط النفوذ على المناطق التابعة للدولة اسمياً تعويضاً لها عن الخسائر الإقليمية التي توالت عليها في أوروبة، ولقناعته التامة بتزايد أهمية الخليج التجارية في أعقاب افتتاح قناة السويس، وأخذ يعمل بمنتهى السرية لإعداد الحملة[٣٨].

أصدر مدحت باشا أوامره بإرسال خمسة أفواج بقيادة نافذ باشا على ظهر البواخر النهرية من بغداد إلى البصرة لتنقل من هناك بواسطة البواخر البحرية إلى سواحل القطيف، وفي الوقت نفسه حشدت السلطة العثمانية في البصرة عدداً كبيراً من أفراد عشائر الكويت والمنتفق وعنزة الذين كانوا على أهبة الاستعداد، وفعلاً تم وصول الحملة إلى سواحل القطيف، ونزلت القوات على رأس التنورة على الأرض المواجهة للبحرين تماماً، وتم دخول قلعة القطيف وإلقاء القبض على قائدها عبد العزيز الديري، كما دخلت القوات العثمانية قلعة الدمام، واستمرت الدولة العثمانية في تعزيز حملتها إلى الإحساء، ووضعت عدداً من السفن الحربية المزودة بالمدافع الحديثة في مياه الخليج، مما أدى إلى قلق الأوساط البريطانية[٣٩].

ولكن ذلك لم يمنع العثمانيين من تعزيز سيطرتهم السياسية والعسكرية على الإحساء، فقد قامت الدولة العثمانية في أيلول ١٨٧٣م. بإرسال المزيد من القوات لتعزيز حاميتها في الإحساء، وفي عام ١٨٧٤م، شعرت الدولة العثمانية بأنها لا تستطيع الاحتفاظ بقواتها هناك، لذلك قررت سحبها، على أن تحل محلها قوات محلية يقوم بمهمة إعدادها وتجنيدها شيخ عشائر بني خالد[٤٠].

في تلك الفترة أصبحت الإحساء متصرفية (لواء) مرتبطة بولاية البصرة وأطلق عليها لواء نجد[٤١]، وكان يتبعها أربعة أقضية منها قضاء قطر.

في هذه المرحلة -مرحلة نجاح حملة الإحساء تبيّن أنه ما كان لمدحت باشا أن يحقق شيئاً لولا التفاهم الذي توصل إليه مع نفر من رجالات العراق، كما بدا واضحاً أن اتصالات واسعة قامت بين رجالات من البصرة وبين شخصيات محلية قوية في الإحساء والكويت وقطر، وبينهم الشيخ مبارك الصباح والشيخ قاسم بن محمد آل الثاني في قطر. وشخصيات من البحرين وبخاصة من الساخطين على نشاط الحركة التبشيرية، وعلى تدخلات الإنكليز المباشرة في شؤون البحرين، وقد ظهر أثر تلك المساعي والجهود والاتصالات المتضافرة، كما أن تعاون عرب الخليج مكّن من توفير السفن والمؤن ولنقل مهمات الحملة والكثير من تجهيزاتها وجنودها، كما مكّن العثمانيين سرعة التمركز في الإحساء وقطر[٤٢].

كانت الإحساء[٤٣]، في نظر العثمانيين تعدّ من المناطق ذات الصفة الاستراتيجية المهمة بالنسبة للدولة العثمانية، لذلك أرادوها قاعدة عسكرية أمامية لمواجهة البرتغاليين في الخليج العربي[٤٤]، فضلاً عن كونها نقطة لكبح جماح القبائل البدوية التي تشكل مصدر قلق للسيادة العثمانية في مناطق جنوب العراق ومن بينها قبائل بني خالد.

كذلك أدرك العثمانيون أن سيطرتهم على الإحساء تمكنهم من تثبيت سيادتهم في السواحل الغربية للخليج العربي، وقد عبّر المسؤولون العثمانيون العاملون في المنطقة عن أهمية الإحساء بالنسبة للدولة العثمانية في كثير من الرسائل التي كانوا يوجهونها إلى رؤوسائهم في استانبول[٤٥].

ولا بدّ من الإشارة هنا، ولتبيان أثر السيطرة السياسية والعسكرية العثمانية على إقليم الإحساء ، أن هذه السيطرة قبل حملة مدحت باشا عام ١٨٧١م، كانت سيطرة ضعيفة لأن الحكم العثماني فيه كان اسمياً لا واقعياً، بالرغم من أنها كانت تذكر في السجلات العثمانية خلال القرن السابع عشر باعتبارها ولاية عثمانية وأن العلاقة الوحيدة بين

حكام الإحساء المحليين والدولة العثمانية هي الالتزامات المالية التي كان يدفعها هؤلاء الحكّام لولاة بغداد[٤٦].

إلا أن هذا الحال تغير إلى حد ما بعد حملة مدحت باشا، فقد أدرك العثمانيون أهمية هذا الإقليم بالنسبة لهم أكثر من أي وقت مضى، لذلك حاولوا تثبيت أقدامهم فيه لمنع وقوعه تحت سيطرة غير سيطرتهم عليه، كما تعلموا الدروس والعبر مما حدث في الماضي، لذلك زادوا من سيطرتهم عليه، فتميز حكمهم فيه بالطابع العسكري، فعندما دخلت حملة مدحت باشا الإقليم واستولت عليه من الدولة السعودية الثانية عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، طبق العثمانيون فيه النظام الإداري العسكري[٤٧]، فوضعوا فيه حاميات من الجند النظامي وصل عددهم إلى خمسة آلاف جندي، إلى جانب عدد من قوات الأمن من الفرسان (الخيالة) ورجال الأمن (الشرطة) العاديين، ورتبوا بعض السفن الحربية العثمانية قبالة الساحل[٤٨].

لقد كانت الترتيبات العثمانية مركزة على الوجود العسكري، ولكن هذا الوجود يبقى متوقفاً على قوة السلطة المركزية، ومدى انتباهها له، ولذلك بقيت نظرة الأهالي للطاعة العثمانية بالقوة، ومن هنا كان التأثير السياسي ضعيفاً، تماماً كما حدث في فترة السيطرة العثمانية الأولى، فظلت العلاقة القائمة بين أهالي الإقليم -في غالبيتهم- وبين العثمانيين مرهونة بمدى بقاء الوجود العسكري العثماني وقوته.

الحقيقة التي لا بدّ من ذكرها أن هذا الوجود كان ضعيفاً، بل كان مهلهلاً وهشّاً[٤٩]، وبالتالي فإن الدولة العثمانية لم تستطع التأثير السياسي على الإقليم، ومن هنا ظل ولاء الأهالي للدولة ولاء يعتمد كثيراً على مبدأ الخضوع للسلطة لا على مبدأ التبعية والولاء لها.

ونجمت عن أسلوب الحكم العثماني العسكري حالات من التذمّر والسخط، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما قام به أهالي مدينة الهفوف[٥٠]، وتكررت مثل هذه الحالات في

مناطق أخرى من الإقليم. وعبرت هذه الاضطرابات أساسا عن وعي الأهالي وتفهمها السياسي لما يدور حولها. وكان يباعد بين أهالي السنجق وبين السلطة العثمانية، ما كان يقوم به بعض المسؤولين العثمانيين في الإقليم من أعمال تسيء للدولة(٥١).

وكان مما يغذي مبدأ عدم ولاء أهالي الإقليم للدولة العثمانية، ما كان يتمتع به شيوخ القبائل من سلطات ترتكز على الولاء الكبير الممنوح لهم من قبائلهم إضافة إلى طموحاتهم السياسية التي كثيرا ما كانت تتعارض مع السلطة المركزية المحلية في الإقليم. أضف إلى هذا طموح ذوي السلطة والنفوذ من بين أهالي المدن الذين كانت لهم نزعات سياسية استقلالية. وكان مما يقوي هذه النزعة الاستقلالية وجود العدد الكبير من الشيعة في الإقليم الذين لم يكنوا للدولة العثمانية السنية الولاء(٥٢).

هذا ما كان في الإحساء في هذه المرحلة التي أعقبت حملة مدحت باشا، ولم يكن اهتمام الوالي منصبا فقط على هذا الإقليم، بل كان من اهتماماته أيضا أقاليم أخرى من الخليج العربي، ويحاول تأكيد نفوذ الدولة العثمانية فيه بعد ذلك وهي البحرين والكويت وقطر.

لقد كان هدف مدحت باشا التالي بعد الإحساء هو جزر البحرين(٥٣)، فقد أصرّ على تبعيتها إلى متصرفية الإحساء في الوقت الذي كانت تتمسك فيه بريطانية بمبدأ استقلال البحرين، لذلك كان لا بدّ من خوض تجربة المفاوضات بين العثمانيين والبريطانيين، ولكن هذه المفاوضات فشلت مما اضطر مدحت باشا إلى إرسال باخرتين إلى البحرين، في الوقت الذي أرسلت فيه حكومة الهند البريطانية باخرتين أيضا، ولم يحدث أي تصادم بين الطرفين، حتى أن البحارة العثمانيين نزلوا في الجزيرة واستقبلوا بحفاوة من قبل سكانها، ورفع القائد العثماني علم الدولة العثمانية وأطلق إحدى وعشرين إطلاقة مدفع تحية له، وقدم شيخ البحرين قطعة أرض مناسبة لتشييد مخزن للفحم، ولم تمكث الباخرتان العثمانيتان في البحرين وإنما غادرتها باتجاه

الإحساء[٥٤]. وفي أواخر كانون الأول ١٨٧١م، أراد مدحت باشا استحصال التماس يحمل تواقيع بعض تجار اللؤلؤ البحرانيين يطلبون فيه الحماية العثمانية ولكن لم يفلح في مسعاه[٥٥].

أما في الكويت، فعندما تعين مدحت باشا والياً على العراق، أراد أن يضع نهاية لتعدد الأعلام في الكويت، ويحد من التغلغل البريطاني فيها، فبدأ بمفاوضة شيوخها ومنحهم كافة الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها على أن يعتبروا أنفسهم جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وان يتخذوا العلم العثماني راية لهم، وقد وافق شيوخ الكويت على ذلك، وأصبحت أراضيهم قضاء تابعاً من الناحية الاسمية إلى البصرة بموجب اتفاق رسمي وأمر سلطاني صادر من استانبول، ولكن القضاء ظل معفى من كافة الرسوم والضرائب ودون أن تمارس فيه الدولة العثمانية أو ولاية البصرة أي نفوذ سياسي أو إداري سوى استمرار العلاقات الاقتصادية، وقد نص هذا الاتفاق أيضاً على عدم إسقاط أسرة الصباح في وراثة الحاكم، وذلك بأن يختار أعضاء هذه الإدارة الحاكم، ثم ينصبه السلطان ويمنحه لقب قائمقام[٥٦].

من ناحية أخرى استطاع مدحت باشا استمالة شيوخ الإحساء علم ١٨٧١م، فوضعت الكويت مقاتليها وسفنها تحت تصرف القيادة العثمانية، واشترك الكويتيون في قوتين، إحداهما بحرية والأخرى برية، كانت الأولى بقيادة شيخ الكويت عبد الله الصباح[٥٧]، والثانية تولى قيادتها مبارك الصباح أخو شيخ الكويت، واستأنفت الحملة سيرها براً وبحراً باتجاه القطيف[٥٨]، وكل هذا يبرز الدور الفعال الذي قام به الكويتيون في مساعدة حملة مدحت باشا العسكرية للوصول إلى الإحساء[٥٩].

أما بالنسبة لقطر، فالمعروف تاريخياً أن هذا البلد لم يظهر كوحدة سياسية منفصلة إلا في أواخر القرن التاسع عشر، وبرزت قطر مسؤولة وحدها عن إقليمها تحت زعامة الشيخ محمد بن ثاني عام ١٨٦٨م، الذي كان ولده قاسم يده اليمنى.

لقد اعتبر شيوخ البحرين قطر جزءاً من أملاكهم، وأساء معاملتهم معاملة قبائل قطر وحدثت مشاكل أدت إلى إرسال شيخ البحرين حملة إلى قطر، ولكن نشبت ثورة جديدة انتهت بقتل عامل البحرين، وحاول الشيخ قاسم(٦٠) من قطر استرضاء شيخ البحرين، فقصده زائراً ومصالحاً، ولكن ألقى القبض عليه واعتقل، وهاجم قومه البحرين لإنقاذه، ولكنهم هزموا في ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م، وتعقبتهم قوات البحرين إلى ساحل قطر، وحدث أن تمكن أهل قطر من اختطاف أحد أقارب شيخ البحرين، ثم أخلوا سبيله مقابل فك أسر الشيخ قاسم الذي أصبح سيد قطر الفعلي(٦١).

انتهز مدحت باشا فرصة اضطراب الأحوال ما بين البحرين وقطر لفرض سيطرة الدولة العثمانية على قطر، فدخلت القوات العثمانية قطر عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، وأجبرت الشيخ قاسم على الفرار، واعترف العثمانيون أول الأمر بزعامة أحمد أخي قاسم ثم اعتقلوه(٦٢)، ولكن في عام ١٨٧٢م، لقي العثمانيون ترحيباً حاراً من الشيخ قاسم الذي وافق على نزول سرية عثمانية في البدع، ورفع العلم التركي على قلعتها، وابتدأت العلاقة العثمانية بقطر سياسياً وعسكرياً وأصبحت تشكل الحاجز الطبيعي بين النفوذ العثماني والنفوذ البريطاني في عمان وسواحلها(٦٣).

ومما تجدر ملاحظته، أن الذي قوّى العلاقات بين الدولة العثمانية وقطر هو أن الشيخ محمد بن ثاني وولده قاسم قد أدركا أن البريطانيين الذين كانوا قد تغلغلوا إلى الصميم في شؤون جيرانهم في الخليج من كل ناحية، لن يوقف ضغطهم سوى خطة كبرى ذكية، وبالفعل فقد اتصل الشيخ قاسم بالسلطات العثمانية واتفق معهم على التنسيق مع الاتجاه الذي كان ناشطاً لتوحيد القوى الإسلامية والوطنية في الخليج، وبذلك تخففت قطر من كثير من الضغوطات البريطانية السياسية والعسكرية، ودام هذا الحال أكثر من أربعين سنة(٦٤).

ومن جهة أخرى فقد استخدمت بريطانية كل ثقلها السياسي بمنع شيخ قطر من إعـلان تبعيته للدولة العثمانية، وتشير المصادر البريطانية إلى أن نافذ باشا قائد حملة الإحساء هو الذي ألحّ على الشيخ قاسم لقبول السيادة العثمانية مستهدفاً من وراء طلبـه ذلـك المساس بنطاق النفوذ البريطاني في الخليج العربي[٦٥]، ومع أن التبعية القطرية للدولة العثمانية لم تتم، إلا أن العلاقة بين قطر والدولة العثمانية ساهمت في إدخال قطر فـي مرحلة تاريخية صانت فيه استقلالها في مهب الصراع الكبير على الساحل الغربي من الخليج العربي فيما بين الدولة العثمانية وبريطانية.

وفي هذا السياق، فإن النفوذ العثماني في قطر كان قائماً على أساس أن قطـر هـي قضاء تابع لمتصرفية الإحساء، وهذا القضاء كان على رأسه قائمقام وجـهاز إداري على قدر الحاجة إلى إقرار النظام وسير الأعمال في المنطقة ولاسيما فـي السـنوات الأولى الأمر الذي أدى بعد مرور أقل من سنة إلى الإعادة التدريجيـة للجيـش إلـى البصرة، كما أن العثمانيين لم يتكلفوا جهداً من أي نوع في قطر سوى وضع حاميـة يتراوح عددها طوال الأربع والأربعين سنة التي أقامت خلالها في قطر بيـن ثمـانين جندياً ودركياً من الجندرمة وأربعمئة جندي، باستثناء مناسبة واحـدة عـززت فيـها الحامية تعزيزاً كثيفاً لفترة بسيطة في مظاهرة لفرض القوة، ولكن السفينة التي جـاءت بالتعزيزات الاستثنائية ما لبثت أن عادت بأكبر مما جاءت به، فعاد حجم الحامية إلـى ما كان عليه، إن لم يكن أكثر من ذلك[٦٦].

المرحلة الرابعة التي تبدأ من عام ١٨٨٢م وتستمر حتى قيـام الحـرب الأولى:

يقرّ جانب كبير من المؤرخين بأن مرحلة مهمة في محاولات الباب العالي في تـأكيد وجوده السياسي والعسكري بالخليج العربي انطلقت إثر احتـلال مصـر مـن قبـل بريطانية سنة ١٨٨٢م، إذ تبيّن للباب العالي أن طمع الإنكليز في السيطرة على مناطق

نفوذ الدولة العثمانية والخليج أصبح حقيقة مؤكدة، فكانت هذه المرحلة -التي امتدت حتى قيام الحرب العالمية الأولى- دفاعية تحسبا لتوسع بريطاني مرتقب، وقد انطلقت هذه المرحلة داخليا ببداية إقامة بعض التحصينات الدفاعية وبناء بعض الاستحكامات العسكرية وإعادة بعث ولاية البصرة، وبعودة المبادرات العثمانية إلى التنسيق مع شيوخ المناطق.

أما من الناحية الخارجية، فقد عمدت الدولة العثمانية على المستوى السياسي في هذه الفترة إلى ربط الصلة مجددا بالمناطق التي فترت علاقاتها بها، وصار الباب العالي تبعا لذلك يعمل على تحصين نفسه بإقامة بعض الأسر الأكثر ولاء له، أو بالأحرى الأكثر وضوحاً له في عدائها للإنكليز[٦٧].

يمكن أن نعدّ فترة التسعينيات من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تواصلا لهذه المرحلة الدفاعية، إلا أن الأحداث قد تسارعت فيها بدرجة لم يعد الباب العالي قادراً على مواكبتها ومجاراتها، فرغم التلويح بأحقية السلطان العثماني في ضم دولة البحرين، انكفأت في الواقع الإمبراطورية العثمانية إلى مواقعها الترابية للدفاع عنها، وإتمام بعض الاستحكامات بها، على حين تنامي الشعور القوي لدى العرب برفض الهيمنة العثمانية، إذ تكاثرت الانتفاضات المناوئة للأتراك والرافضة لسيطرتهم (انتفاضة قطر ١٨٩٣م)، وهذا ما شجع البريطانيين على التمادي في نهجهم ومواصلة سياستهم التوسعية، فكبلوا الجماهير العربية بمزيد من الاتفاقيات، بل سعوا إلى المزيد من التوسع في المناطق التابعة اسميا إلى الباب العالي (سعى إلى ضم قطر، بداية اتصالات مع شيخ الكويت ١٨٥٩م)[٦٨]، فضلا عن ذلك فإن العثمانيين لم يستطيعوا إشراك سكان المناطق الخاضعة لنفوذهم في عملية المواجهة، وربما لم يرغبوا في ذلك مما أضعف من تأثيرهم السياسي والعسكري فيها، فسهل على القوى الاستعمارية الانفراد بالعثمانيين، فكالوا لهم الهزائم السياسية والعسكرية في الخليج العربي.

وما زاد الأمر سوءاً في هذه المرحلة، أن بعض المشاريع الإصلاحية التي سعى العثمانيون إلى تطبيقها في الخليج، لم تكن في واقع الأمر سوى خطط فردية المبادرة والإنجاز، يرتبط وجودها باسم بعض الولاة أو الأشخاص، فما أن يغيبوا أو يُغَيَّبوا حتى ينهار الصرح المنشود[٦٩].

وتوضيحاً لما سبق ذكره، فلا بدّ من التعرض للأحداث التاريخية التي واكبت هذه المرحلة، ففي عام ١٩٠٤م، سيّرت الدولة العثمانية حملة على غرار حملة الإحساء لعام ١٨٧١م، لمساعدة آل الرشيد والقضاء على آل سعود، وشارك في الحملة العراقيون[٧٠]، وعانوا فيها كثيراً، وكان هذا قد تمّ في الوقت الذي أفل فيه نجم آل الرشيد وبزغ من جديد نجم آل سعود وتزايدت انتصاراتهم وهمّت الدولة العثمانية بتعزيز حاميتها في الإحساء، وفي عام ١٩٠٩م، أرسلت ثلاث كتائب من الفوج ٤٢، وبلغ عدد الجنود النظاميين الذين أرسلوا إلى هناك ذلك العام ٧٤٦ جندي، لكن هذه التعزيزات لم تكن بمستوى الاندفاع العشائري الجديد الذي أوجد وضعاً لم يكن يتعارض مع المصالح البريطانية في الخليج[٧١]، ففي مايو (أيار) ١٩١٣م، يتمكّن ابن سعود من الإحساء، وطرد منها الحاميات التركية العسكرية، وانتقلت هذه الحاميات إلى البحرين التي وفد إليها القائد التركي "نوري" ليتولى قيادتها، وحدث أن قصد نوري القطيف وارتد عنها وتولى القائد عبد الجابر بعد نوري قيادة الجند التركي في البحرين إلى العقير، فلم يفلح فعاد أدراجه إلى البحرين[٧٢].

لم تحاول الدولة العثمانية إثر ذلك إرسال حملة لاستعادة الإحساء، وفي الواقع أنها لم تستطع أن تفعل ذلك، وإنما واصلت مفاوضة السعوديين، وسعى العثمانيون إلى مصالحة ابن سعود وأرسلوا له عن طريق مبارك الصباح يخطرونه بعزمهم على إرسال بعثة تركية تفاوضه في شأن حكم نجد والإحساء، مقابل الاعتراف الاسمي بالسيادة العثمانية على الساحل الغربي للخليج العربي، وعقد اتفاق في البصرة بين العثمانيين وابن سعود في ١٥ أيار (مايو) ١٩١٤م، وسمي ابن سعود بموجبه حاكماً

عاماً وقائداً لنجد، وضمن الاتفاق لابن سعود كل سلطات الوالي بما في ذلك تجنيد المليشيا لحفظ الأمن والنظام في نجد، ولم يحرم الاتفاق ابن سعود من التعامل مع الأجانب لتسيير أمورهم في المنطقة، وقضى الاتفاق على أنه ليس من حق ابن سعود إبرام الاتفاقيات أو التعهدات مع القوى الأجنبية، وليس له حق منح الامتيازات الأجنبية، كما أنه مقيد باحترام كافة الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية، كما أعطى الاتفاق للحكومة العثمانية حق الاحتفاظ ببعض الحاميات التركية في الساحل، يزاد في عددها إذا طلب ابن سعود ذلك، كما عمل الاتفاق على تنظيم العلاقة المالية بين ابن سعود وبين الحكومة العثمانية[٧٣].

أما بخصوص الكويت، فإنه بعد عام ١٨٨٢م، تبيّن أن تبعيتها للعثمانيين كانت تبعية اسمية، من الناحية السياسية مشيخة مستقلة استقلالاً ذاتياً، لكنها تعترف بالسيادة العثمانية من الناحية الاسمية، لكن هذا النفوذ الاسمي كان يخيف البريطانيين، لا سيما وأنهم وجدوا أن العلم يرفع على مقر إقامة الشيخ مبارك شيخ الكويت[٧٤].

أخذ البريطانيون يحاولون إبعاد تبعية الكويت عن الدولة العثمانية، وأخذوا يركزون على بحث الوضع السياسي للكويت وعلاقاتها مع الدولة العثمانية كتمهيد لإعلان الحماية البريطانية. وفي تلك الفترة، زاد الاهتمام البريطاني بالكويت، لاسيما عند ظهور بوادر المشروع الألماني لمد سكة حديد بغداد، وعند تولي مبارك الصباح مشيخة الكويت عام ١٨٩٦م، بعد قتله لأخويه محمد وجراح[٧٥]، المواليـْن للدولة العثمانية ، وتذكر بعض المصادر أنه قد اتهم مبارك بقتل أخويه لأنهما كانا على وشك طلب الحماية العثمانية لمواجهة المؤامرات البريطانية في الخليج[٧٦]. ومع ذلك فقد اعتبرت الدولة العثمانية أن ما حدث في الكويت هو من الأمور الداخلية الشائعة في المنطقة واعتقدت أن من مصلحتها عدم التدخل في القضية حتى لا يؤدي ذلك إلى ضياع الكويت[٧٧].

إن الأحداث السالفة الذكر تظهر بوضوح ضعف السيطرة السياسية والعسكرية العثمانية في الكويت، وأن هذا الضعف كان يسمح لبريطانية بفرض سيطرتها السياسية والعسكرية على الكويت، وكان حصيلة ذلك توقيع شيخ الكويت مبارك الصباح مع المقيم البريطاني في الخليج اتفاقية في ٢٣ كانون الثاني عام ١٨٩٩م، وبذلك فقدت الكويت حريتها الكاملة وحولت علاقاتها الخارجية لبريطانية[٧٨]، مما أدى إلى ردود فعل عثمانية، كان أهمها تحريض ابن الرشيد ضد الشيخ مبارك أسفرت عن اندحار الأخير عام ١٩٠١م، كذلك بادرت الدولة العثمانية على إقامة حاميات عسكرية في أم قصر وصفوان وجزيرة بوبيان ولمواجهة ذلك قام الشيخ مبارك بتوقيع اتفاق سري في ١٥ تشرن الأول (أكتوبر) ١٩٠٧م، مع بريطانية لتأكيد ما سبق أن تعهد به عام ١٨٩٩م، بعدم التنازل عن أي جزء من إمارته لأية حكومة دون موافقة بريطانية[٧٩]، فقطعت هذه الاتفاقية الطريق على أي نفوذ عثماني في الكويت.

لقد تبين في العقد الأخير من القرن التاسع عشر أن السيطرة السياسية والعسكرية العثمانية في الخليج العربي التي أخذت تتلاشى في المناطق التي كان لهذا الأثر وجود، وأخذت بريطانية تحاول تأكيد وجودها فيها، فقد تابعت بريطانية سياستها الرامية إلى الحلول مكان النفوذ العثماني وهذا لاحظناه واضحاً في الكويت، وتابعت تلك السياسة أيضاً في البحرين وقطر.

والملاحظ أيضا أنه لم يعقب مدحت باشا في ولاية بغداد من هو بدرجة حماسته لمتابعة المشروع العثماني أو إدراكه للأهمية السياسية والعسكرية للمنطقة، كما أن الحكومة العثمانية لم تكن مهتمة بما بدأه مدحت باشا، إضافة إلى تلك المشاكل التي واجهتها الدولة العثمانية في أوروبة وأجبرتها على التراجع تدريجياً عن حقوقها الثابتة والشرعية على أمل الاحتفاظ ببعضها، في الوقت الذي كانت بريطانية تتقدم بخطى ثابتة ومدروسة لاحتلال المراكز التي تتخلى عنها الدولة العثمانية تباعاً مستخدمة التحريض المستمر لشيوخ المنطقة ضد العثمانيين.

من خلال تلك السياسة التي اتبعتها بريطانية، استطاعت استدراج البحرين للتوقيع على اتفاقية معها عام ١٨٣٧م. وهي مثال على تلك الاتفاقية التي عقدتها بريطانية مع شيوخ الساحل الغربي للخليج منذ أواخر القرن الثامن عشر ومع مطلع القرن التاسع عشر(١٠). والتي مثلت البوابة الكبيرة التي دخل منها البريطانيون لتدعيم مسارهم السياسي والعسكري، وإزالة أي أثر في هذه الجوانب كان لدى العثمانيين في المناطق التي كانت تتبع الدولة العثمانية.

لقد أعقب توقيع تلك الاتفاقية تطور العلاقات تدريجيا بين بريطانية وآل خليفة في البحرين من خلال عقد مواثيق كان أهمها ميثاق تم عقده بين الطرفين في ٢٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٨٨٠م(١١). وأصبحت البحرين بموجب ذلك وكأنها من الناحية السياسية والعسكرية محمية بريطانية.

وكانت قد حدثت تطورات سياسية وعسكرية في البحرين قبل عقد هذا الميثاق، وكان لهذه التطورات علاقة مباشرة بالعثمانيين والقوى المحلية في المنطقة، ففي عام ١٨٧٤م، حاول الأمير عبد الله بن فيصل آل سعود بمساعدة شيخ البحرين بالتوجه إلى الإحساء للسيطرة على الإقليم. الأمر الذي دعا على الفور إرسال ناصر باشا السعدون شيخ المنتفق ومتصرفها على رأس حملة عثمانية للقضاء على الحركة، فاعتبرت حكومة الهند البريطانية تلك الحملة موجهة ضد البحرين، وبناءا على ذلك قدمت الحكومة البريطانية تحذيرا إلى الدولة العثمانية، أوضحت فيها أنها لا تسمح بالتعرض لاستقلال البحرين(١٢). فكانت هذه الأحداث ممهدة لربط البحرين مع بريطانية بميثاق عام ١٨٨٠م.

والجدير بالملاحظة، أنه كان قد تبين من الأحداث التاريخية السابقة واللاحقة، أن الدولة العثمانية كانت عاجزة عن المطالبة بالبحرين، في الوقت الذي اضطرت فيه للتراجع عن حقوقها في مناطق أخرى من الخليج، أمام الضغط الشديد الذي مارسته

حكومة الهند البريطانية عليها، وهي الحكومة المسؤولة عن ملف الخليج العربي، والتي كانت تتذرع دائماً بتزايد النفوذ الألماني في الدولة العثمانية منذ حصولها على امتياز بإنشاء سكة حديد بغداد.

ومن خلال العجز العثماني، قامت بريطانية بربط البحرين بها باتفاقية جديدة، كانت تتويجاً لما سبقها من اتفاقيات ومواثيق وهي اتفاقية عام ١٨٩٢م، وجاء في أحد بنودها، أن شيخ البحرين عيسى بن علي يتعهد لبريطانية بأن لا يدخل في أي اتفاق مع أي دولة سوى بريطانية[٨٣]، وبهذا الاتفاق استطاعت بريطانية قطع الطريق حول إمكانية عودة أي سيطرة سياسة أو عسكرية عثمانية في البحرين.

ومن ناحية أخرى، فإنه خلال هذا العرض التاريخي للسيطرة السياسية والعسكرية العثمانية في الخليج العربي، تبقى قطر تشكل ظاهرة متميزة عن غيرها من المناطق التي دخلتها هذه السيطرة. وحول هذا الموضوع فإن التعرض لهذه السيطرة يمكن أن ينممن خلال حكم الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي بدأ سنة ١٨٧٨م، واستمر حتى ١٩١٣م.

لقد شكل هذا الحكم فترة زمنية كانت الظروف الدولية العامة تحول دون وقوع صدام مباشر بين العثمانيين والبريطانيين في الخليج، وكانت قطر تمثل كدولة حاجزة بين مناطق النفوذ العثماني والبريطاني في مياه الخليج وجزره بما فيه البحرين وجنوباً على الساحل العماني والعثماني في العراق ونجد والإحساء.

استطاع الشيخ قاسم تحمل ضغوط شتى من البريطانيين وحلفائهم في المنطقة، في الوقت الذي كان يتجه فيه العثمانيون في قطر نحو سياسة التشدد منذ عام ١٨٨٨م، فبدءوا يحاولون إدخال تنظيمات جديدة ودار للعوائد الجمركية وزيادة الحامية العسكرية، الأمر الذي اضطر الشيخ قاسم للاعتزال تاركاً للعثمانيين فرصة للتأكيد من

فشل التنظيمات الجديدة الذي اقترحها عاكف باشا عام ١٨٨٩م، والتي عين بموجبها أول معاون عثماني قائمقام قطر ١٨٩١[٨٤].

لم يكن بوسع قطر أن تقدمَ الأموال لجهاز حكومي وعسكري عثماني من مواردها، وحاول العثمانيون وضع سياستهم المتشددة موضع التنفيذ عام ١٨٩٣م، حين وصل محمد حافظ باشا والي البصرة الممتلئ بالدعاية المفرطة ضد الشيخ قاسم إلى قطر تصحبه قوة من الكويتيين يسوقها الشيخ مبارك، وتقدم الوالي العثماني على رأس ٣٠٠ فارس، ولكنّ خطته لأخذ القطريين بالمراوغة والقوة الظاهرة فشلت فشلاً ذريعاً بالرغم من أنه احتجز شقيق الشيخ قاسم واثني عشر رجلاً من وجهاء القبائل القطرية، وقد خسر في معركة الوجبة عام ١٨٩٣م، (الوجبة تقع على مسافة تقارب العشرين كيلومتراً من الدوحة) مئة جندي على الأقل من رجاله، ولم يتمكن من الاحتفاظ بعين الماء التي كان يستقى منها جنده خلال إقامتهم في قلعة العسكر وهكذا، وبالرغم من وجود قطعة حربية عثمانية راسية في ميناء الدوحة، اضطر الوالي لإطلاق سراح الرهائن وتقبل الهزيمة المريرة[٨٥].

كانت هذه النكسة الكبيرة التي وقعت للعثمانيين في قطر نتيجة مباشرة لفساد ذمة بعض الإداريين العثمانيين الذين كانوا متواطئين تواطؤا تاماً مع بعض خصوم الشيخ قاسم في المنطقة فبعثوا بتقارير كاذبة يحرضون فيها الحكومة العثمانية على قاسم[٨٦]، وقد وصفت المصادر العثمانية العملية التي قام بها القطريون عام ١٨٩٣م، بأنها انتفاضة ضد الحكم العثماني تحت قيادة الشيخ قاسم، أجبرت على أثرها القوات العثمانية على الانتقال إلى شبه الجزيرة بقيادة والي البصرة نفسه في محاولة لإخماد الانتفاضة، إلا أن انهزام الجيوش التركية جعل الباب العالي يعدل عن مواقفه فبعث بممثلين عنه لتقصي الأوضاع وتقيم تقرير بهذا الشأن[٨٧].

وكان هؤلاء الممثلون هم عبارة عن اثنين من كبار الضباط أرسلهم السلطان عبد الحميد الثاني سراً إلى قطر، وعادوا له بتقرير واقعي عن حقيقة ما جرى، وبدت الأمور واضحة للسلطان الذي أمر بعزل والي البصرة، وطلب إلى وجهاء أسرة النقيب البصرية التدخل لوضع الأمور في نصابها[٨٨].

والواقع أن العثمانيين بعد انكشاف الحقيقة أدركوا خطأهم الفادح، وأصرّوا على أن يحتفظ قاسم بلقب الشرف الذي منحوه له، ولم يعودوا حتى وفاته عام ١٩١٣م، يتحركون أية حركة تعاكس إرادته وتوجيهاته[٨٩].

مشروع اتفاق بريطاني عثماني في عام ١٩١٣م، وقيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤:

في ٢٩ يوليو (تموز) ١٩١٣م، توصل الأتراك والبريطانيون إلى مشروع اتفاق، تضمن بنوداً تتعلق بالكويت وقطر والبحرين[٩٠]. كان أبرزها ما جاء فيه بشأن الكويت أنها تشكل قضاءً أتونوميا (حكم ذاتي) للدولة العثمانية، ويجوز لشيخ الكويت أن ينشر العلم العثماني كما كان شأنه في الماضي، وأشار مشروع الاتفاق إلى أن الدولة العثمانية لن تتدخل في الشؤون الإدارية للكويت بما في ذلك مسألة وراثة الحكم التي ليس للحكومة العثمانية منها إلا إصدار فرمان التعيين للشيخ الجديد، ويذهب مشروع الاتفاق إلى اعتراف الحكومة العثمانية بشرعية الاتفاقيات التي عقدها الشيخ مبارك مع البريطانيين بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٩٩ن، و٢٤مايو ١٩٠٠م، و٢٨ فبراير ١٩٠٤م.

وحول قطر والبحرين فقد نص مشروع الاتفاق على أن الحكومة العثمانية أسقطت دعاوى لها على قطر، وتعترف الحكومتان بحاكمية الشيخ قاسم بن ثاني ومن يخلفه على قطر، كما نص المشروع على سحب كل دعاوى للحكومة العثمانية على

البحرين. ومما لاشك فيه، "أن هذا الاتفاق عمل على تكريس الوضع الراهن وتثبيته بالنسبة للكويت وقطر والبحرين[٩١]".

لقد عدّ هذا الاتفاق دليلاً عل عجز الاتحاديين الأتراك في استانبول أمام تغلغل النفوذ البريطاني في الخليج العربي[٩٢]، بالرغم من أنهم تسلموا الحكم على أساس تثبيت سلطة الدولة في جميع المناطق التي تتبعها حتى ولو كانت هذه التبعية اسمية. وبذلك يكون الاتحاديون قد ساهموا مباشرة في تقليص السيطرة السياسية والعسكرية والعثمانية على الخليج العربي، وفتحوا المجال واسعاً أمام بريطانية لتزيد من نفوذها وسيطرتها في تلك المنطقة.

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى وانضمت الدولة العثمانية إلى ألمانية لتصبح في المعسكر المناوئ لبريطانية، ليودي ذلك إلى زوال كل أثر سياسي وعسكري للعثمانيين في منطقة الخليج العربي، فقد تم إحباط الاتفاقية التي عقدت في ١٥ أيار (مايو) ١٩١٤م، بين ابن سعود والعثمانيين، مع أنه كان ابن سعود عملياً قد طرد الحاميات قبل عقد تلك الاتفاقية، التي اعترفت فيها بريطانية بابن سعود حاكماً على الإحساء في الوقت الذي يحترم فيه وضع بريطانية في المشيخات ذات العلاقة الخاصة معها[٩٣].

وبالنسبة لقطر، فقد تحدد وضعها كما ذكرنا سابقاً في الاتفاقية التي عقدت بين بريطانية والدولة العثمانية عام ١٩١٣م، والتي تم التوقيع عليها في ٩ آذار (مارس) ١٩١٤م، وهو الاتفاق الذي تقرر بموجبه سحب القوات التركية من قطر، ولكن عملية الجلاء تمت في عام ١٩١٥م، وذلك بواسطة مراكب الأسطول البريطاني، حيث كانت القوات التركية موجودة في القصر في الدوحة لمدة تزيد عن أربعين عاماً[٩٤].

أما بالنسبة للكويت، فقد استطاعت بريطانية قطع الطريق نهائيا على تركية حيث اعترفت باستقلال الكويت كدولة تحت الحماية البريطانية في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر)

١٩١٤م، وقد جاء في هذا الاعتراف بأن بريطانية تعترف بأنه لا علاقة لشيخ الكويت بتركية مقابل أن يتعاون مع الحملة البريطانية المزمعة على جنوب العراق(٩٥).

والجدير بالذكر أن العثمانيين كانوا قد اندحروا في الحرب العالمية الأولى، وهذا الاندحار كان الدليل المادي التاريخي على زوال وجودهم السياسي والعسكري في الخليج العربي، وحلّت بريطانية في كل من البحرين وقطر والكويت مكانهم وحل السعوديون في الإحساء.

خاتمة:

نستخلص من هذه الدراسة ن أثر السيطرة السياسية والعسكرية العثمانية على الخليج العربي بدأ في مناطق محددة منه في الإحساء والكويت وقطر والبحرين، وهذا الأثر كان ضعيفاً، حتى أنه يمكن وصفه بأنه كان اسمياً. وهذا الأثر كان يتفاوت من إقليم لآخر حسب الظروف التي أحاطت بها وبالدولة العثمانية ولاء حكام هذه الأقاليم لتلك الدولة.

لقد تحدد هذا الأثر بالقوى الخارجية التي وفدت إلى الخليج كدول استعمارية، الأولى كانت البرتغال التي سبقت الدولة العثمانية في الوصول إلى الخليج، فمنعت الدولة العثمانية من التغلغل ضمن أقاليم محددة، ووضعت خطة لمنع النفوذ العثماني من تجاوز تلك الأقاليم التي أصبحت تابعة لها قبل وصول بريطانية إلى الخليج ، وكانت بريطانية قد مارست سياسة إخراج العثمانيين من الخليج قبل قيام الحرب العالمية الأولى، وما إن جاءت تلك الحرب حتى كان النفوذ العثماني قد زال أو في طريق الزوال ضمن اتفاقات عقدتها بريطانية مع الأقاليم التي كانت تتبع الدولة العثمانية.

.ن أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة أن العثمانيين لم يعطوا منطقة الخليج الاهتمام الكافي، ومحاولتهم لتأكيد سلطتهم كانت ضعيفة ينقصها الدعم السياسي والعسكري، ولذلك جاء التأثير في هذين الجانبين ضعيفاً في الخليج، وكانت حملة

مدحت باشا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لإعادة السيطرة العثمانية على الإحساء وما رافقها من مظاهر عسكرية وسياسية من بعض حكام المنطقة المحليين سوى حالة نادرة ذهبت بذهاب مدحت باشا عن ولاية بغداد.

كذلك فقد ساهم الحكام العثمانيون في الخليج مساهمة فعالة في إضعاف السيطرة السياسية والعسكرية للعثمانيين في الخليج، من ناحية الفساد وسوء معاملة السكان المحليين ما جعل هؤلاء السكان ينفرون من الحكم العثماني بل وينتفضون ضده كما حدث في قطر عام ١٨٩٣م، كما ساهم البريطانيون في الخليج بإثارة السكان المحليين على الدولة العثمانية، وأخيراً جاء الاتحاديون ليقصموا ظهر الوجود العثماني في تلك المنطقة كممثلين للسلطة المركزية العثمانية في استانبول.

الهوامش

(١) أمين سعيد، **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة** (بيروت، د.ت)، ص ٢٨.

(٢) *S.B.* Milcs. The Countries and Tribes of the Persian Gulf (London, 1966), PP. 152-153.

(٣) للتوسع في موضوع سيطرة البرتغال على هذه المدن العربية، انظر أرنولد ويلسون، **تاريخ الخليج العربي**، ترجمة محمد أمين عبد الله، (عمان، ١٩٨٥)، ص ٦٧-٦٨.

(٤) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي** (القاهرة،١٩٨٣)،٩-١٠.

(٥) ويلسون، المرجع السابق، ص ٧٧.

(٦) المرجع نفسه، ص ٨٣.

(٧) ج. ج. لوريمر، **دليل الخليج**،القسم التاريخي، ج١ (الدوحة، ١٩٨٥)، ص ١٦.

(٨) أحمد أبو شرب، مساهمة المصادر والوثائق البرتغالية في كتابة تاريخ البحرين، **مجلة الوثيقة**، مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، العدد ٤، السنة الثانية، ربيع الآخر ١٤٠٤هـ/ يناير ١٩٨٤، ص ١٢٥-١٢٧.

(٩) صالح إذر بران، **الأتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي**، ١٥٣٤-١٥٨١، ترجمة عبد الجبار، ناجي (بغداد، ١٩٧٩)، ص ٢٩.

(١٠) سيتفن همشلي لونغ ريغ، **أربعة قرون في تاريخ العراق الحديث**، ترجمة جعفر الخياط (بغداد، ١٩٦٨)، ص ٢٥.

(١١) أحمد العناني، **البرتغاليون في البحرين وحولها من خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر**، **مجلة الوثيقة**، عدد ٤، السنة الثانية، ربيع الآخر ١٤٠٤هـ/ يناير ١٩٨٤، ص ١٠١.

(١٢) بيري –محي الدين، رئيس، ملاح عثماني ورسام، من أصل يوناني، صنف كتاباً في الملاحة في بحر إيجة والبحر المتوسط، وخريطة الجانب الغربي من العالم، قطع رأسه بأمر من السلطان سنة ١٥٥٥م.

(١٣) **الوثيقة**، مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين. رئيس التحرير الشيخ عبد الله ابن خالد آل خليفة، عدد ١، السنة الأولى، رمضان ١٤٠٢هـ/يوليو ١٩٨٢، ص ١٤٠.

(١٤) Halil Iinalck, The Ottoman Empire (London, 1943) P.38.

(١٥) أطلق هذا الاسم على المنطقة الساحلية الممتدة من البصرة إلى عمان، ودعيت قديما بالبحرين وهجر. أما اليوم فيطلق الاسم على المنطقة الساحلية من جنوب الكويت إلى شمال قطر.

(١٦) عبد الكريم محمود غرايبة، **مقدمة تاريخ العرب الحديث**، ١٥٠٠-١٩١٨، (دمشق، ١٩٦٠)، ص ٢٤٩،.

(١٧) **الوثيقة**، عدد ١، السنة الأولى، يوليو ١٩٨٢، ص ١٤٠.

(١٨) غرايبة، المرجع السابق، ص ٢٤٩-٢٥٠، وأيضا: مصطفى عبد القادر النجار، البصرة أول قاعدة بحرية للتوسع العثماني في الخليج العربي ١٥٤٦-١٨٦٩، (**مجلة دراسات تاريخية**، جامعة دمشق، العدد٣، كانون الأول (ديسمبر)، ١٩٨٠، ص ١٠٠.

(١٩) هذه القبيلة من أكبر القبائل في المنطقة عددا، وأوسعها ديارا، وبالرغم من أن إقامتها الرئيسية في إقليم الإحساء، إلا أنها تتنقل في مناطق واسعة من الجزيرة العربية.

(٢٠) النجار، **البصرة أو قاعدة بحرية للتوسع العثماني في الخليج العربي**، المرجع السابق، ص ١٠٠-١٠٢.

(٢١) ينبغي الإشارة هنا إلى أن أنصار هذه الحركة لا يستسيغون تسميتها بالوهابية ويرى هؤلاء أن معارضيهم هم الذين أطلقوا عليهم هذا الاسم، ويفضل أنصار الدعوة أن يسموا بالموحدين.

(٢٢) غرايبة، المرجع السابق، ص ٢٥٠-٢٥٢.

(٢٣) عبد الله صالح العثيمين، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، ج١، (الرياض، ١٩٨٤)، ص ١٥٨، وللاطلاع على ما جاء في هذا الاتفاق، انظر: فتحية البراوي ومحمد نصر مهنا،الخليج العربي، **دراسة تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية**، (الاسكندرية، د.ت)، ص ٣٠٧-٣٠٨.

(٢٤) **الوثيقة**، عدد ١، السنة الأولى، يوليو ١٩٨٢، ص ١٤٣.

(٢٥) غرايبة، المرجع السابق، ص ٢٥٤.

(٢٦) النجار، **البصرة أول قاعدة بحرية**، المرجع السابق، ص١٠١.

(٢٧) المرجع نفسه، ص ١٠٧.

(٢٨) عثمان بن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، ج٢،(الرياض، د.ت)، ص ٨٦.

(٢٩) نشير هنا إلى أن بريطانية كانت تقرّ رسمياً بأن حدود السيادة العثمانية تمتد على طول الساحل الغربي للخليج العربي من البصرة إلى القطيف، وقد جاء ذلك الإقرار في مراسلة سفير بريطانية في الأستانة إلى الخارجية العثمانية. انظر: ج. ج. لوريمر، **دليل الخليج**، ج١، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر (الدوحة، ١٩٦٧)، ص ١٥٢٥-١٥٢٦.

(٣٠) ونشير هنا إلى أن الاتفاقيات كانت تباعاً، ١٨٣٩-١٨٤٧-١٨٥٣-١٨٥٦-١٨٨٠، وقد سلبت القيادات السياسية بفعل هذه العقود حرية حركتها. انظر: الكراي القسنطيني، مشروع خطة عثمانية في التصدي للأطماع الاستعمارية بالخليج العربي، أواخر القرن التاسع عشر (**مجلة المؤرخ العربي**، الأمانة العامة،

لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العددان ٤١ و٤٢، المجلد (١٦)، السنة السادسة عشرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، ص ٢٦.

(٣١) النجار، **البصرة أول قاعدة بحرية**، المرجع السابق، ص١٠٨.

(٣٢) يبدو ذلك من تقارير المقيم البريطاني، في بغداد كمبل (Kemball) ومن تقرير بلي (Billy) المقيم البريطاني في الخليج العربي، حول ذلك انظر: حسين القهواتي، **دور البصرة التجاري في الخليج العربي**، ١٨٦٩-١٩١٤م، (بغداد، ١٩٨٠م)، ص ١٤٨-١٤٩.

(٣٣) النجار، **البصرة أول قاعدة بحرية**، المرجع السابق، ص١٠٧.

(٣٤) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٣٥) القهواتي، المرجع نفسه، ص ١٤٩.

(٣٦) صلاح العقاد، **التيارات السياسية**، ص ١٧٣.

(٣٧) لوريمر، **دليل الخليج**، ج١، (الدوحة، ١٩٦٧)، ص ٤١٤.

(٣٨) صلاح العقاد، **الاستعمار في الخليج الفارسي** (القاهرة، ١٩٥٦)، ص ١٦٩، وحول أعداد تلك الحملة والسرية التي رافقتها انظر: J. B. Kelly, Britian and the Persian Gulf 1795-1880(Oxford, 1968), P.718.

(٣٩) القهواتي، المرجع نفسه، ص ١٠٥-١١٤.

(٤٠) Kelly, Op. Cit, P. 757.

(٤١) عباس العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، ج٧ (بغداد، ١٩٥٥)، ص ٢٥٥-٢٥٩.

(٤٢) أحمد العناني، الوجود التركي في قطر ١٨٧١-١٩١٥، **مجلة المؤرخ العربي،الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب**، بغداد، عدد ١٢، ١٩٨٠، ص ٣٨٤.

(٤٣) نشير هنا إلى أن العثمانيين أطلقوا على الإحساء "سنجق"، حول التحديد الإداري والجغرافي لهذا السنجق. انظر: لوريمر، **دليل الخليج**، القسم الجغرافي،

ج٢، (الدوحة د.ت)وأيضاً عبد الرحمن صادق الشـــريف، **جغرافيـــة المملكـــة العربية السعودية**، ج١، (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٢)، ص ٤٦.

(٤٤) Joc E. Mandaville, The Ottoman Province of Al-Hassa in the Sixteenth and Seventeenth Centuries, Journal of the American, Society, 197O,P.489.

(٤٥) عبد الفتاح أبو علية، **جوانب من الحياة الاجتماعية في سنجق الحسا في ظـــل الحكم العثماني**، ضمن مجموعة من الأبحاث في الحياة الاجتماعية في الولايـــات العربية أثناء العهد العثماني، ج١ وج٢، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي (زغوان، مركز الدراسات والبحوث العثمانية، ١٩٨٨م)، ص ٢٣.

(٤٦) Donald E. pitcher, An Historical Geography of Ottoman Empire (Leiden: E. T. Bill, 1972), P. 142

(٤٧) عبد الفتاح أبو علية: **جوانب الحياة الاجتماعية في سنجق الحســـا**، المرجـــع السابق، ص ٣٢.

(٤٨) المرجع نفسه، والصفحة.

(٤٩) المرجع نفسه، ص ٣٥-٣٦.

(٥٠) المرجع نفسه، ص ٣٧.

(٥١) المرجع نفسه، ص ٣٩-٤٠.

(٥٢) المرجع نفسه، ص ٣٧.

(٥٣) A. T. Wilson, The Persian Gulf, (London, 1959), P. 247.

(٥٤) القهواتي، المرجع السابق، ١٢٨.

(٥٥) .Kelly, Op. Cit., P. 735

(٥٦) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي** (القـــاهرة، ١٩٨٣)، ص ١٩١، وللتوسع في هذا الموضوع، انظر: القهواتي، المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٥٧) سيف مرزوق الشملان، **من تاريخ الكويت**، (القاهرة، ١٩٥٩) ص ١٣٦.

(٥٨) محمد بن عبد الله بن عبد المحسن الإحسائي، **تحفة المستفيد بتاريخ الإحساء القديم والجديد**، أشرف على طبعه وعلق عليه حمد الجاسر، القسم الأول (الرياض، ١٩٦٠)، ص ١٧١.

(٥٩) أحمد العناني، **بحوث خليجية، من كتاب المعالم الأساسية لتاريخ الخليج** (الدوحة، ١٩٨٤)، ص ٦٨.

(٦٠) قاسم بن محمد آل ثاني، كان اليد اليمنى للشيخ محمد ثاني ومساعده، تسلم قاسم حكم البلاد المباشر حين اعتزل والده بسبب تقدم سنه وتنازله نهائياً عن إدارة البلاد قبل وفاته بسنتين عام ١٨٧٦، وبعد ذلك بسنتين توفي الشيخ محمد وأعلن عن بدء حكم قاسم ١٨٧٨.

(٦١) غرايبة، المرجع السابق، ص ٢٥٩.

(٦٢) المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

(٦٣) أحمد العناني، **بحوث خليجية**، المرجع السابق، ص ٦٨.

(٦٤) المرجع نفسه، ص ١٢٤.

(٦٥) Ravinden Kumar, Anglo-Turkish antagonism in the Persian Culf Islamic Culture, Vol., xxv II No.2, April.1963,p103.

(٦٦) أحمد العناني، **بحوث خليجية**، المرجع السابق، ص ٣٨٨.

(٦٧) الكراي قسنطيني، **مشروع خطة عثمانية في التصدي للأطماع الاستعمارية بالخليج العربي أواخر القرن التاسع عشر**، المرجع السابق، ص ٣٥.

(٦٨) المرجع نفسه والصفحة.

(٦٩) المرجع نفسه والصفحة.

(٧٠) عباس العزاوي، المرجع السابق، ج٧، (بغداد، ١٩٥٥)، ص ١٤٧-١٤٨.

(٧١) القهواتي، المرجع السابق، ١٢٥-١٢٦.

(٧٢) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، **السلام البريطاني في الخليج العربي، ١٨٩٩-١٩٤٧**، دراسة وثائقية (الرياض، دار المريخ، ١٤٠٢، ١٩٨١م)، ص ١٧٢.

(٧٣) المرجع نفسه، ص ١٧٧. ونشير هنا إلى أن السفير العثماني في لندن قدم مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩ يوليو (تموز) ١٩١٤، يؤكد تعيين عبد العزيز آل سعود والياً عثمانياً. انظر: فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، المرجع السابق، ٣٣٢-٣٣٣.

(٧٤) TheAffairof Kuwait.Vol.1,India Office toForeign,March 24, 1897), P.2.

(٧٥) يمكن الاطلاع على تفاصيل الأحداث التي وقعت في الكويت في: H.R. Dickson, Kuwait and Neighbors (London, 1956) وأيضاً: حسن سلمان، **الكويت ماضيها وحاضرها** بغداد، ١٩٦٨).

(٧٦) جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية**، ١٨٤٠-١٩١٤، (الكويت، ١٩٧٤)، ص ٢٦٠.

(٧٧) المرجع نفسه والصفحة.

(٧٨) للاطلاع عل تفاصيل تلك الاتفاقية، انظر: J.C. Hurwitz, The middle East and North Africa In World Politics, A Documentary Record, Vol.. 1, European Expansion. 1535-1914(New Haven and London, Yale University Press, 1975), PP475-477.

(٧٩) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ٢٦٨، وللتوسع في ذلك انظر: عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، المرجع السابق، ص ١٤٥-١٤٦.

(٨٠) حول هذه الاتفاقيات، انظر: هادي طعمة، **الخليج العربي في الاستراتيجيات الاستعمارية والبريطانية خاصة** (بغداد ١٩٧١)، ص ٣٠ وما بعدها.

(٨١) للاطلاع على نص هذا الميثاق،انظر: Huwitz, Op. Cit., Vol. 1, P. 432.

(٨٢) Kelly, Op. It, Pp. 763-784 .

(٨٣) للاطلاع على بنود هذه الاتفاقية، انظر: Huwitz,Op.Cit.,Vol.1,P.465-466.

(٨٤) أحمد العناني، **الوجود التركي في قطر من ١٨٧١-١٩١٥م**، المؤرخ

العربي، العدد الثاني عشر، ١٩٨٠، ص ٢٩٧.

(٨٥) المرجع نفسه، ص ٣٩٨.

(٨٦) المرجع نفسه، ص ٣٨٨.

(٨٧) الكراي قسنطيني، **مشروع خطة عثمانية**، المرجع السابق، ص ٣٨.

(٨٨) أحمد العناني، **الوجود التركي في قطر** ، المرجع السابق، ص ٣٩٨.

(٨٩) المرجع نفسه، ص ٣٩٩.

(٩٠) للاطلاع على بنود مشروع هذا الاتفاق انظر:
Huwitz,Op.Cit.,Vol.1,P.567-570.

(٩١) حول هذا الموضوع انظر: عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، المرجع السابق، ص ١٥٥-١٥٧.

(٩٢) حول ذلك راجع: صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخريج العربي (القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٢٠٥.

(٩٣) J. C. Hurwitz, Diplomaticy in the Near and Middle East, A. Documentary Record: 1914-1956, Vol. II (Torinto, New york, London, 1956), Pp. 17-18.

(٩٤) محمد عدنان مراد، **صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي**، (دمشق، ١٩٨٢)، وللتوسع في ذلك، انظر: أحمد العناني **والوجود التركي في قطر**، المرجع السابق، ص ٤٠٠.

(٩٥) Huwitz, Op. Cit., Vol. 1, P. 4.